مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٦٦

الثلاثاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	فرنسا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسماهما: السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد جون غينغ، مدير شعبة التنسيق والاستجابة التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ولد شيخ أحمد.

السيد ولد الشيخ أحمد: إن أطراف النزاع في اليمن ماضية في صراع عسكري عقيم يعيق طريق السلام، في وقت يعاني فيه الشعب اليمني من كارثة إنسانية عارمة صنعها الإنسان.

فقد استمرت الاشتباكات وتبادل النيران الثقيلة على جميع المحاور الرئيسية، بما في ذلك محافظات تعز ومأرب والجوف والبيضاء وحجة وصعدة، والمناطق الحدودية السعودية اليمنية. يعكس الارتفاع الحاد الأخير في عدد الإصابات في صفوف المدنيين مرة جديدة استمرار الأطراف في التغاضي عن الخسائر في أرواح المدنيين والتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وقد تسببت غارة جوية على ضاحية سكنية في صنعاء في ٢٥ آب/أغسطس بمقتل ١٤ شخصا وإصابة ١٦ آخرين، بالإضافة إلى أضرار لحقت بالبنية التحتية المدنية.

وفي مدينة تعز، لا زالت المناطق السكنية تتعرض إلى القصف من مناطق واقعة تحت سيطرة قوات الحوثيين والقوات الموالية لعلي عبد الله صالح. وفي حادثتين في ١٥ و ١٨ أيلول/سبتمبر، أدت القذائف إلى قتل وجرح عشرات المدنيين، بمن فيهم ثمانية أطفال. فضلا عن ذلك، في ٢٣ أيلول/سبتمبر، اعترضت قوات التحالف صاروخا أطلقه الحوثيين باتجاه مدينة خميس مشيط السعودية. إن تهديدات الحوثيين الأخيرة باستهداف دول خليجية أخرى بصواريخ باليستية هو تصعيد بالغ الخطورة.

ونشير إلى أن القرار ٣١/٣٦ الذي اتخذه مؤخرا مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والقاضي بدعم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك بتشكيل فريق من الخبراء للتحقق من الانتهاكات والإساءة لحقوق الإنسان والقانون الدولي، ما هو إلا علامة دامغة على التزام المجتمع الدولي المتزايد وخطوة إلى الأمام نحو المساءلة والحد من الانتهاكات في المستقبل.

ولطالما ذكرنا الأطراف المتحاربة بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك تجنيد الأطفال والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. إن التعرض للمدنيين وتدمير البنى التحتية المدنية غير مقبول.

يخلف هذا النزاع وضعا مأساويا في كل جانب من جوانب الحياة اليومية. فالاقتصاد آخذ في التقلص، ولا يزال استخدام عائدات الدولة المتضائلة لتمويل الحرب يقوض دفع الرواتب التي يعتمد عليها الملايين من اليمنيين. وهناك جهود مستمرة لإعادة تفعيل دور البنك المركزي، وتحييد الاقتصاد اليمني، كما رأيناها أخيرا في اجتماع المسار الثاني في ألمانيا بهدف إعادة دفع الرواتب للموظفين المدنيين والعاملين في قطاعي الصحة والتعليم، على أمل أن يخفف ذلك من تفاقم المعاناة الإنسانية والاقتصادية.

فحاليا، لا يستطيع نحو ١٧ مليون شخص الحصول على ما يكفي من الطعام، ويواجه أكثر من ثلث مقاطعات البلد خطر المجاعة الحادة.

وقد أدى تدمير البنية التحتية وانهيار الخدمات العامة إلى تفشي مرض الكوليرا بشكل هو الأسوأ في تاريخ العالم، والذي أدى إلى مقتل أكثر من ١٠٠ ٢ شخص، وما زال يصيب الآلاف كل أسبوع.

ستعيش أجيال وأجيال من الشعب اليمني تبعات هذا النزاع – بما في ذلك الدمار الواسع وسوء التغذية وغياب التعليم والتدهور الاقتصادي. ولا يمكن إلا أن تزداد الصورة سواداً في غياب الحل السياسي. لذلك، تبرز حاجة ملحّة إلى الاتفاق على إنهاء الحرب حتى يتسنّى لحكومة جديدة، متوافق عليها يمنياً ومدعومة من المجتمع الدولي، أن تبدأ عملية إعادة بناء الاقتصاد ومؤسسات الدولة، وحتى يتحرر اليمنيون من تهديدات الحرب والجوع والمرض المستمرة.

وإنني أشيد بالجهود التي يبذلها البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) للتخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية. وقد تم صرف القسم الأول من المساعدات النقدية للأسر اليمنية الأكثر حاجة في ٢٠ آب/أغسطس، وستصل عائدات هذا البرنامج الذي تبلغ قيمته ٤٠٠ مليون دولار أمريكي إلى جميع المستفيدين منه في الأسابيع والأشهر القادمة. ويقدم هذا البرنامج دعماً حيوياً لهذه الأسر، كما يحافظ على نظام ضروري لشبكة الأمان.

في اليمن، لا رابح في ساحة المعركة، ويبقى الخاسر الأكبر هو الشعب اليمني الذي يدفع الثمن الأكبر للحرب. فهو يزداد فقراً بينما الزعماء يغتنون ويرفضون الحلول، كونهم إن قبلوا بها سيخسرون قدرتهم على التحكم والسيطرة. على الأطراف أن تقرر الالتزام بوقف الأعمال العدائية والمضي في مناقشات بشأن اتفاق سلام شامل. كما عليها أن تجد أرضية مشتركة للتخفيف من آثار النزاع والجوع والمرض وزيادة الثقة فيما بينها. إن التوصل إلى اتفاق لتيسير وصول المساعدات الإنسانية والسلع التجارية إلى الحُديدة ومنها إلى كافة المناطق اليمنية، وفتح مطار صنعاء الدولي، وضمان دفع الرواتب بشكل ثابت هو خطوة أساسية للتخفيف من تأزم الوضع الإنساني. إلا أن هذه الخطوات لن تكون بديلة عن الحل الكامل والشامل الذي نريد التوصل إليه، وهي ستشكّل جزءاً من خطة سلام أكثر شمولية.

واستناداً إلى ذلك وإلى اللقاءات التي أجريتها مع مسؤولين يمنيين ودوليين على هامش اجتماعات الجمعية العامة في نيويورك، وكذلك الاتصالات التي نُجريها مع الأطراف، فإنني حالياً بصدد العمل على مقترح شامل يتضمن مبادرات إنسانية لإعادة بناء الثقة وكذلك خطوات لعودة الأطراف إلى طاولة المفاوضات. وسوف ندخل في تفاصيل هذا المقترح مع الحكومة اليمنية، وكذلك مع تحالف الحوثيين والمؤتمر الشعبي العام اللذين تعهدا باللقاء والتباحث في الحيثيات. ونتمنى أن يقترن التعهّد بالأفعال وأن يضاعفا التزامهما بالعمل معنا بهدف التوصل إلى حل سياسي سلمي.

إن أخطر ما في الحرب هو أن نعتاد عليها. ويجب وبأسرع وقت إيقاف نزف الدماء وتدمير البلاد. لا مبررات، ولا تأويلات! فهنا من يسأل الأمم المتحدة عن دفع الرواتب، وهناك من يضع شروطاً تعجيزية وكأنه غير مكترث لمعاناة الملايين من اليمنيين. فالعديد من أصحاب النفوذ في اليمن مستفيدون من النزاع الحاصل في وقت يواجه مواطنوهم وضعاً بائساً أكثر من أي وقت مضى.

يتوق الشعب اليمني إلى أن تنتهي هذه الحرب، في وقت تزداد الهوّة بينه وبين من هم في السلطة في جميع أنحاء البلاد. ويدعو الشباب اليمني والمجموعات النسائية والمجتمع المدني إلى تحقيق السلام والاستقرار والمساءلة عن الجرائم المرتكبة. وفي المحافظات الجنوبية، لا تزال المظالم السابقة والدعوات إلى حل

القضية الجنوبية مستمرة. ولا شك في أن هذه القضية تحتاج حلولاً جذرية. ولدى اليمنيين العديد من الأفكار الإيجابية لمعالجة هذه القضايا بطريقة سلمية إذا أبدت الأطراف ما يكفي من المرونة وأصغت إلى الشعب. وإن لم تفعل، فسيتفاقم التصدّع في النسيجين السياسي والاجتماعي في اليمن، مع تزايد خطر الإرهاب.

إن الأمم المتحدة تُسخّر كل قدراتها السياسية واللوجستية والإدارية والاستشارية لمساعدة اليمن، ولكن القرار بإحلال السلام لا يتخذه إلا طرفا النزاع وعليهما المسؤولية عن كل ما يجري. ونردد أن المسار الوحيد القابل للتطبيق لمستقبل اليمن هو تسوية تفاوضية. إن المقترحات التي طرحتُها تحاكي مطالب الطرفين وسيعود تطبيقها بالفائدة الملموسة على الشعب اليمني.

في الختام، أطلب من مجلس الأمن استخدام كل نفوذه السياسي والاقتصادي للضغط على الأطراف للالتزام بمسار السلام. لا بدّ للأطراف أن تخرج من خنادقها وتضع حداً للخطاب العدائي. وبدل أن تتصارع على اليمن، فلتتعاون من أجل اليمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ولد شيخ أحمد على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غينغ.

السيد غينغ (تكلم بالإنكليزية): في الشهر الماضي، دخل اليمن السنة الثالثة لنزاعه المسلح دونما نهاية واضحة في الأفق. والتكلفة البشرية لهذا النزاع باهظة. وتستمر الغارات الجوية والقصف المدفعي والقتال البري في المناطق الحضرية، حيث يسقط المدنيون ما بين جريح وقتيل وتُدمر الهياكل الأساسية الحيوية التي يعتمدون عليها. ويشهد المجتمع الدولي الخراب الذي يعيش فيه الآن الشعب اليمني، وبسبب هذه الأزمة يفتقر ما يقرب من ١٥ مليون شخص إلى إمكانية الحصول على مياه الشرب النظيفة أو الصرف الصحي أو النظافة الصحية أو الخدمات الصحية؛ ويواجه حوالي ٧ ملايين شخص خطر المجاعة. والأسوأ من ذلك، أن الحالة برمتها تزداد تفاقما بسبب أكبر تفشّ لوباء الكوليرا يسجل في سنة واحدة على الإطلاق. ومع استمرار النزاع، فإن حوالي مليوني شخص ما زالوا مشردين. وهم يعيشون في مستوطنات عشوائية مكتظة وغير صحية وغير آمنة ولا توفر لهم الحياة الكريمة، حيث يقيمون في أماكن إيواء مُعدة من الأسمال والورق المقوى وأي شيء يمكن أن يجده سكانها في الشوارع وهم معرّضون لتقلّب الأجواء. ولا يزال النزاع في اليمن يشكل أزمة من صنع الإنسان، مما يولد معاناة لا تطاق للشعب اليمني.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على ثلاثة من التحديات التي تواجه الشعب اليمني والعاملين في المجال الإنساني على وجه التحديد – وهي إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية ومحدوديتها، وتأثير انقطاع رواتب الموظفين المدنيين على انعدام الأمن الغذائي والخدمات البالغة الأهمية، والمخاطر المستمرة في الوصول التجاري إلى البلد.

يواجه العاملون في المجال الإنساني عراقيل غير مقبولة من جميع الأطراف لدي اضطلاعهم بجهود الإغاثة في اليمن. وأكبر مشكلة هي المنع الفعلي لوصول المساعدات الإنسانية. فعلى سبيل المثال، تمنع السلطات في صنعاء بانتظام إمكانية الوصول وقد أخّرت أو رفضت بصورة تعسفية العشرات من طلبات العاملين في المجال الإنساني لدخول البلد عن طريق صنعاء. وعلاوة على ذلك، ولعدة أسابيع الآن، أبلغ الشركاء في المجال الإنساني عن تجميد السلطات في عدن إصدار تأشيرات الدخول للمنظمات غير الحكومية الدولية.

وهذه العقبات مقيتة في بلد يلوح فيه شبح المجاعة مهددا الملايين، وحيث يوجد أكثر من ٠٠٠ ٨٠٠ حالة مشتبه بإصابتها بالكوليرا في ٩٠ في المائة من المجتمعات المحلية، وحيث لا تعمل سوى ٤٥ في المائة من المرافق الصحية. وبكل بساطة،

تؤدي هذه العراقيل إلى خسائر في الأرواح. ونأمل أن تُترجم الالتزامات الأخيرة التي تعهدت بها الأطراف إلى إعطاء أولوية الوصول للمساعدات الإنسانية دون عوائق.

إن توقف الصرف المنتظم لمرتبات ١,٢٥ مليون من موظفي الخدمة المدنية يشكل دافعاً إضافياً لتفاقم الحاجة الإنسانية، ولا سيما انعدام الأمن الغذائي، الذي يؤثر على قرابة ربع عدد السكان، وهم الموظفون الحكوميون وأسرهم. وحيثما تكون الأغذية متاحة في الأسواق، لا يجد الناس الآن النقود لشراء السلع الأساسية. وقد ارتفعت الأسعار بشكل كبير. وتظهر دراسة للسوق أجريت مؤخرا أن متوسط سعر سلة الأغذية زاد بنسبة ٣٠ في المائة عما كان عليه قبل الأزمة، وفي بعض الحالات بنسبة تصل إلى ٦٠ في المائة، على الرغم من تيسير آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش لتوفير القسط الأعظم من احتياجات اليمن من المواد الغذائية في المتوسط شهريا.

وارتفع سعر غاز الطهي في عدن والحديدة بنسبة تزيد على ٧٠ في المائة مقارنة بمستوى السعر قبل اندلاع الأزمة. ولهذا الواقع تأثير سلبي على قدرة السكان على التكيف. وقد اضطر الناس لفعل أشياء من قبيل بيع ما لديهم من موجودات والاستدانة لشراء الطعام.

والأطفال يدفعون ثمنا باهظا للغاية، ولا سيما من يعانون من سوء التغذية الشديد وعددهم ٤٦٠ ٠٠٠ طفل. وحتى لو توقف القتال اليوم، فإن التقزم وتأخر النمو الإدراكي سيلازمان جيلا بأكمله. وفقدان سبل كسب العيش للبالغين يعني أيضا أن الآلاف من الأطفال يضطرون للعمل بدلا من الذهاب إلى المدرسة، فيما تتزايد أيضا معدلات زواج الأطفال حيث تتذرع الأسر بعدم قدرتها على إعالة أطفالها.

وفضلا عن ذلك، فإن عدم صرف مرتبات موظفي الخدمة المدنية يعرقل تقديم الخدمات الأساسية للسكان بصفة عامة. ولا تكون الخدمات الأساسية التي تعاني من ضغوط بالفعل متاحة إذا لم يحضر الموظفون لتشغيلها، وعلى الأخص في قطاعات الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم. ونحن نطلب دعم المجلس في إيجاد طريقة لمنح الأولوية لصرف المرتبات في تلك القطاعات. وليس من الصعب استخلاص صلة واضحة بين خدمات الصحة والمياه والصرف الصحي شبه الغائبة والتفشي غير المسبوق لوباء الكوليرا.

وكما يعلم المجلس، فإن اليمن يعتمد منذ وقت طويل على استيراد السلع التجارية لتلبية احتياجاته من المواد الغذائية الأساسية والوقود. بيد أن الملاحة التجارية إلى اليمن، سواء بحرا وجوا، لا تزال تنطوي على تحديات. وينطوي أي تراجع كبير في الواردات بسبب التأخيرات البيروقراطية على إمكانية تحول خطر المجاعة إلى حقيقة واقعة. وفي هذا الصدد، نجدد مناشداتنا من أجل توفير الحماية لميناء الحديدة واستمرار تشغيله ومن أجل التركيب غير المشروط للرافعات المتنقلة الأربع التي أرسلها برنامج الأغذية العالمي. ويحول إغلاق مطار صنعاء أمام الملاحة التجارية دون سفر الآلاف من اليمنيين للحصول على الرعاية الطبية، ويمنع الطلبة من الالتحاق بالجامعات في الخارج. واستئناف الرحلات التجارية مطلوب بشكل عاجل وفوري. ولا يبدو أن هناك أي سبب مشروع لعدم إمكانية إعادة تشغيل آلية التفتيش التي كان التحالف يديرها قبل آب/أغسطس ٢٠١٦.

لقد أمكن تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لليمن بنسبة ٥٥ في المائة، حيث جرى جمع ١,٣ بليون دولار من إجمالي مبلغ الـ ٢,٣ بليون دولار المطلوب للوصول إلى ١٢ مليون شخص في حاجة إلى الدعم الإنساني والحماية خلال هذا العام. ونشكر الدول الأعضاء على كرمها وما قدمته من تمويل. وعلى الرغم من تعقيد الاستجابة، فقد تمكن العاملون في المجال الإنساني بالفعل خلال هذا العام من إيصال مساعدات مباشرة إلى ٧ ملايين شخص. ومن ثم، فإننا نشجع الدول الأعضاء على دعم الجهود التي نبذلها مباشرة وعلى القيام بالمزيد من خلال خطة الاستجابة.

وفي هذه السنة، بلغ حجم صندوق الأنشطة الإنسانية لليمن ١٢٨ مليون دولار، وهو الأكبر على الصعيد العالمي. وقد تصرف القائمون على الصندوق بكياسة في سرعة الاستجابة لتفشي الكوليرا والوقاية من المجاعة. وذهبت نسبة أكثر من ٢١ في المائة من مخصصات الصندوق إلى الشركاء الوطنيين. ونحن نثني على جهودهم على الخطوط الأمامية للاستجابة الإنسانية، ونكرر شكر الدول الأعضاء المانحة على سخائها.

بينما ننتظر بفارغ الصبر التوصل إلى حل سياسي لإنهاء النزاع، ندعو جميع الدول إلى استخدام نفوذها على جميع أطراف النزاع لحملها على الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويمثل اعتماد مجلس حقوق الإنسان مؤخرا بتوافق الآراء للقرار ٣١/٣٦ مثالا على ما يمكن للدول أن تمارسه من تأثير. ويتعين على الأطراف وداعميها إظهار قدر أكبر من الالتزام بإيجاد حل سياسي. وينبغي للمجتمع الدولي تكثيف جهوده لدعم إيجاد حل عملي، يعالج الأسباب الجذرية ويعيد إلى الشعب اليمني الأمل في مستقبل أفضل. فهم جديرون بذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غينغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): يتقدم وفد بلدي بالشكر إلى المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد، وإلى مدير شعبة العمليات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد جون غينغ، على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونعرب عن دعمنا الكامل لعملهما.

على الرغم من البيانات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن بشأن الحالة في اليمن، بما في ذلك البيانان الرئاسيان الصادران في ١٥ حزيران/يونيه (S/PRST/2017/7) وفي ٩ آب/أغسطس (S/PRST/2017/14) ورغم النداءات المتكررة التي وجهها المجلس إلى الأطراف لحملها على الالتزام بوقف الأعمال العدائية وبدء حوار من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع، فإن الحالة في البلد لم تتحسن فيما تزداد الأزمة الإنسانية تفاقما للأسف في ظل عدم وجود علامات على التقدم.

وفضلا عن النزاع، الذي أدى إلى تشرد نحو ٣ ملايين شخص داخليا وجعل ٩,٨ مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، فإنه وفقا للبيانات التي نشرتها منظمة الصحة العالمية في ١ تشرين الأول/أكتوبر، اتسع نطاق تفشي الكوليرا ليشمل ٩٦ في المائة من المحافظات في اليمن، مما تسبب في وفاة أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص وربما إصابة ٧٥٠ ٠٠٠ آخرين، وهي زيادة بواقع الثلث عن العدد المبلغ عنه في الإحاطة الإعلامية السابقة في آب/أغسطس (انظر S/PV.8027)، حيث كان ذلك الرقم حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ شخص.

وللأسف، فإن وجود الجماعات المسلحة ونقاط التفتيش والغارات الجوية العشوائية، ولا سيما في محافظات الجوف ومأرب وصعدة والحديدة وصنعاء، من بين محافظات أخرى، لا تزال تعوق نشر وتوزيع المساعدات الإنسانية، ليس بسبب القيود على العبور الناجمة عنها فحسب، ولكن أيضا نتيجة المخاطر العالية التي يتعرض لها العاملون في مجال المساعدة الإنسانية لدى دخول هذه الأماكن، حيث تعرضوا لهجمات بالأسلحة النارية في عدد من المناسبات، والتي ينبغي أن يكون مصدرها مسألة تستحق اهتماما دقيقا من جانب المجلس. وفي هذا الصدد، نؤكد للأطراف الضالعة في النزاع أنه يجب عليها أن تتيح وتكفل أمن وسلامة الوكالات التي تقدم المساعدة الإنسانية. كما نذكرها بأنه يُحظر عليها، وبأي منطق، اعتبار هذه الوكالات أهدافا عسكرية. وعلاوة على ذلك، يجب عليها ضمان وصول المعونة بصورة غير مشروطة وغير مقيدة إلى جميع الأماكن التي ثمة حاجة إليها فيها.

وفي ما يتعلق بنقص الغذاء في اليمن، على نحو ما أفادت به منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي، يعاني ٦٠ في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي وهناك ٧ ملايين شخص معرضون لخطر المجاعة. ومما يزيد هذا الوضع سوءا أنه يجري استيراد ٩٠ في المائة من المواد الغذائية الأساسية التي يحتاجها السكان للبقاء على قيد الحياة. وعلاوة على ذلك، فإن الموانئ التي تقدم خدمات حاليا لا تعمل بكامل طاقتها، وهي غير قادر على تلبية الطلب. وفي هذا الصدد، ندعو الأطراف إلى كفالة التشغيل الكامل لجميع الموانئ وطرق الوصول إلى تلك الموانئ، بما في ذلك ميناء الحديدة ومطار صنعاء.

ولكل تلك الأسباب، نكرر دعوتنا إلى المجلس وعموم الأعضاء إلى الحفاظ على موقف ثابت وإجماعي في إدانة الأعمال القتالية والحملات التي تؤدي إلى تفاقم الأزمة في اليمن والتي تولد حالة عدم الاستقرار الضارة التي تهدد حياة الملايين من الأبرياء.

كما نكرر دعوتنا الأطراف الضالعة في النزاع إلى الامتثال لأحكام القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) والالتزام بوقف الأعمال القتالية وإطلاق عملية مستدامة من الحوار والتفاوض السلمي، تسمح بحدوث انتقال سياسي سلمي ومنظم وشامل للجميع يلبي مطالب الشعب اليمني وتطلعاته وذلك في إطار احترام سيادة جمهورية اليمن واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

أخيرا، نرى أنه من الأهمية بمكان تكرار الطلب الذي تقدم به الوكيل السابق للأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد ستيفن أوبراين، من أجل إنشاء هيئة دولية مستقلة للتحقيق في الانتهاكات المحتملة للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان، وبالتالي الحيلولة دون إسكات الإفلات من العقاب لأصوات الآلاف من ضحايا هذا النزاع.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد، وممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد جون غينغ، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

كما نشكر الرئاسة الفرنسية على عقد هذه الإحاطة الإعلامية العامة.

ولا ترى أوروغواي أي طريقة أخرى للتوصل إلى حل للنزاع الدامي في اليمن إلا من خلال عملية تفاوض بقيادة يمنية تشارك فيها جميع الأطراف المعنية بطريقة شاملة وسلمية وديمقراطية. ولا يوجد حل عسكري للنزاع. وتحث أوروغواي بشدة الطرفين على العودة إلى طاولة المفاوضات دون شروط مسبقة وبحسن نية، والاتفاق على وضع حد للنزاع المسلح بطريقة سلمية في أسرع وقت ممكن. وعلى أساس عسكري، لن تكون هناك سيادة لأي من المتنافسين.

وتدعو أوروغواي أيضا أطراف النزاع إلى الامتثال التام لوقف الأعمال العدائية من أجل تيسير التفاوض وكخطوة أولى نحو إحلال السلام. وعليها أن تفهم أنه في حال استمرار الحرب، فإنها ستساعد أفعال تنظيمي القاعدة وداعش. وعلاوة على ذلك، يتعين على البلدان ذات النفوذ والتأثير على الأطراف أن تتعاون في البحث عن حل سلمي للنزاع.

إن عدم تحقيق نتائج ملموسة في عملية السلام لا يزال يتسبب في معاناة المدنيين اليمنيين، مما يسبب ضررا كبيرا في كل يوم للحالة الإنسانية في اليمن، التي توشك على الانهيار وتتفاقم بسبب المجاعة وتفشي الكوليرا.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، تشعر أوروغواي بالقلق إزاء الوضع المتردي للمدنيين، ولا سيما للفئات الأكثر ضعفا، مثل النساء والأطفال. ووفقا لما جاء في تقرير صدر مؤخرا عن مجموعة الحماية اليمنية بقيادة المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين، فإن عدد الهجمات الجوية المبلغ عنها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧، قد تجاوز إجمالي الهجمات الجوية على مدار عام ٢٠١٦ بأكمله، حيث يبلغ المعدل الشهري حاليا ثلاثة أضعاف ما كان عليه. وتنطبق نفس الظاهرة على البيانات المتعلقة بالاشتباكات المسلحة. والمدنيون هم من يدفعون ثمنا باهظا لهذه الأفعال – بأرواحهم.

وتدين أوروغواي كل انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، يجري في اليمن. وفي هذا الصدد، فإننا نحث جميع الأطراف على التمييز في جميع الأوقات بين السكان المدنيين والمقاتلين. فالمدنيون ليسوا أهدافا، ويجب أن يسمح للمساعدات الإنسانية بالوصول إليهم دون قيود أو انقطاع.

لقد تكلم وفد بلدي في مناسبات عديدة في المجلس بشأن الحاجة إلى المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة الواسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني، التي ارتكبتها جميع الأطراف المتحاربة. ونحن سعداء باعتماد مجلس حقوق الإنسان مؤخرا، لقرارينص على إنشاء فريق من الخبراء لرصد حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وفي هذا الصدد، فإن أوروغواي تدعو الطرفين، وفقا لأحكام ذلك القرار، إلى توفير فرص الوصول الكامل والشفاف للجنة التحقيق الدولية والتعاون معها حتى يتسنى لها الوفاء بولايتها.

وجميع الأطراف المتورطة في هذا النزاع الذي طال أمده قد ارتكبت جرائم حرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي – وتواصل القيام بذلك مع الإفلات التام من العقاب. يجب أن تخضع للمساءلة عن أعمالها أمام العدالة. إن المساءلة أمر حاسم لتحقيق تسوية دائمة للنزاع.

وبالمثل، ترحب أوروغواي بالتقرير السنوي (S/2017/821) للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، وكذلك إدراج مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في اليمن في القائمة المرفقة، وكذلك تعرب عن تقديرها في هذا الصدد.

أخيرا، أود بصفة خاصة أن أشكر المبعوث الخاص لما قام به من عمل، وأن أكرر التأكيد على تأييدنا القوي له. كما أننا ممتنون للعاملين في المجال الإنساني والوكالات الإنسانية في اليمن على العمل المتواصل الذي يضطلعون به، فهم الذين يحاولون مساعدة ملايين الأشخاص في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد اليماني (اليمن): تحية سلام من شعب اليمن الذي يتوق إلى السلام.

اسمحوا لي بداية أن أهنئكم، سعادة السفير فرانسوا دولاتر، على إدارتكم الحكيمة لأعمال المجلس للشهر الحالي، وأن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان لإتاحتكم الفرصة لنا للحديث أمام مجلسكم الموقر، كما أود أن أتقدم بالشكر إلى السيد ألامين العام وإلى مبعوثه إلى اليمن السيد إسماعيل ولد شيخ احمد، على الجهود الكبيرة التي قام ويقوم بها والتي تلقى كل الدعم والمساندة من الحكومة اليمنية، للتوصل إلى اتفاق سلام مستدام يضع نهاية للانقلاب على الدولة اليمنية، ويوقف الحرب التي اشعلها تحالف الحوثي وصالح ضد شعبنا منذ أيلول/سبتمبر من العام ٢٠١٤.

ينعقد مجلسكم الموقر بعد مرور أسبوعين من الحراك الكبير الذي شهدته الأمم المتحدة بمناسبة افتتاح أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية الثانية والسبعين. ولقد اكتسبت مشاركة الجمهورية اليمنية بوفد رفيع المستوى، رأسه فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي، أهمية استثنائية من زاوية المباحثات واللقاءات والحوارات التي جرت مع مختلف قيادات الأمم المتحدة والدول الفاعلة في مجلس الأمن حول الملف اليمني، والتي يمكن تلخيص اهم رسائلها في استعداد الحكومة اليمنية

للتفاعل الفوري مع استحقاقات السلام المستدام، ووقف الحرب في اليمن تحت رعاية الأمم المتحدة ومبعوث السيد الأمين العام إلى اليمن، إلا أن السلام لا يمكن أن يتحقق، والحرب التي نتطلع إلى إيقافها اليوم لا يمكن أن تتوقف من طرف واحد، بل يستوجب قبول الطرف الانقلابي للعودة إلى مفاوضات السلام، والقبول بشروطه ومرجعياته الثابتة، لوضع نهاية لمعاناة شعبنا اليمني الصابر.

ولقد تصادف افتتاح دورة الجمعية العامة مع مرور ثلاث سنوات على الحرب التي شنها تحالف الحوثي وصالح ضد اليمن والشعب اليمني، وضد التوافق الوطني والمتمثل في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني ومرحلة الانتقال السياسي السلمية في اليمن، والتي جرت تطوراتها تحت إشراف الأمم المتحدة ومباركة مجلسكم هذا، الذي عقد جلسة استثنائية في صنعاء في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٣، لدعم تطلعات الشعب اليمني نحو بناء دولة اتحادية ديمقراطية، تستند على العدل والمساواة، ومبادئ حقوق الإنسان والحكم الرشيد.

واليوم بعد ثلاث سنوات من الانقلاب الحوثي، بعد ثلاث سنوات من أكبر نكبة شهدها اليمن على مر تاريخه الطويل، ترون أمام أعينكم أيها السادة المشهد الكئيب الذي تعيشه بلادي، وكيف شرد الانقلاب الملايين من أبناء اليمن في داخل اليمن وخارجها، وتسبب في قتل عشرات الآلاف، ويواصل اليوم القصف العشوائي ضد مدينة تعز البطلة، كما تسبب في انتشار وباء الكوليرا، وحول صنعاء اليمن إلى سجن كبير ومعتقلات للآلاف من خيرة أبناء اليمن، من المثقفين والأكاديميين والطلاب والصحافيين، ناهيكم عن تجنيد الأطفال وتفجير منازل المعارضين وتغيير مناهج التعليم، بما يتفق مع رؤية دينية سلالية ضيقة، تتحدث عن حق إلهي تدعيه في حكم الناس بعيدا عن الديمقراطية والتعددية التي نؤمن بها جميعا.

اليوم بعد مرور ثلاث سنوات من المعاناة الإنسانية غير المسبوقة في التاريخ اليمني، يتبين لكل متابع للشأن اليمني، أن تحالف الحوثي وصالح يستخدم اليمن وأمنها واستقرار شعبها وسيادتها ووضعها الإنساني، وتفشي الكوارث الصحية ضمن استراتيجية شفير الهاوية، التي صاغتها طهران ضمن رؤيتها التوسعية في المنطقة وتنفذها أذرعها الحوثية في اليمن.

فإما القبول بحكم الميليشيات الحوثي وفرض نموذج حزب الله في اليمن، وإما الموت والدمار لليمن، ونشر التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، فيما يواصل تحالف الحوثي وصالح اغتصابه للسلطة وسرقة ٧٠ في المائة من موارد الدولة، وفقا لتقرير فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات حول اليمن (S/2017/81). ويرفض مبادرات السلام التي قدمها المبعوث الدولي في جنيف والكويت، وآخرها مبادرة الحديدة، التي رحبت به الحكومة اليمنية واستعرضها فخامة الرئيس بكثير من التفاصيل خلال مباحثاته في نيويورك.

إن الحقيقة التي لا تقبل الجدل هي أن الحوثيين لا يمتلكون الإرادة السياسية للتفاعل المباشرة مع استحقاقات السلام في اليمن. فإرادتهم السياسية مرهونة بالخارج الذي لا يريد لليمن ولا للمنطقة الأمن والاستقرار.

إن الحكومة اليمنية كانت ولا تزال تؤمن بأن الحرب لا يمكن أن تكون هي السبيل لتسوية الأزمة اليمنية. فهي، كما يعلم الجميع، لم تلجأ لاستخدام السلاح عندما سيطرت ميليشيات الحوثي على العاصمة صنعاء. وقدمت التنازلات وصولا إلى توقيع اتفاق السلم والشراكة المثير للجدل، والذي رفض الطرف الانقلابي الالتزام به وأقدم على اختطاف الدولة معتقدا بأنه سينجو بفعلته بقتل قيادة الدولة ومعارضيه ودفن المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني، التي أجمع عليها كل اليمنيين. وكان حضور ومشاركة الطرف الانقلابي في جميع جولات المفاوضات السابقة عبارة عن مناورات لكسب المزيد

من الوقت لفرض مخطط إجرامي يهدف إلى تدمير اليمن والاعتداء على دول الجوار، ضمن أجندة تقودها إيران لنشر التوتر وزعزعة الاستقرار في المنطقة من خلال خلق بؤر التوتر وافتعال الصراعات وتغذية النزاعات الطائفية وتأجيج مشاعر الكراهية واتباع أساليب الفوضى والعنف.

لن يتحقق السلام المستدام إذا لم تتوقف إيران عن التدخل في شؤون اليمن والمنطقة. والعالم اليوم مُطالب بوقفة جماعية لكبح جماح تلك الأطماع التوسعية لإيران.

فتجربة نظام الملالي القمعية التي رفضها الشعب الإيراني لا يمكن أن تُفرض علينا نحن في اليمن. إن مرجعيات السلام المتمثلة في المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة باليمن، تتوفر على العناصر الكافية للحل المستدام للأزمة اليمنية. كما أن قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) يكتسب مع مرور الوقت أهمية استراتيجية باعتباره مرجعية القانون الدولي والموقف الموحد لمجلس الأمن لمعالجة الأزمة اليمنية. وهو يؤكد بقوة أن أي حل مستدام للأزمة اليمنية لا يمكن أن يقوم إلا على أساسا انسحاب الميليشيات الانقلابية من المدن وعودة سلطات الدولة وتسليم الأسلحة والصواريخ إلى الدولة. وذلك لأن الدولة وحدها هي من يجب أن تحتكر وتمتلك السلاح وليست الميليشيات.

وقد أكد الرئيس هادي أمام الجمعية العامة أن ”الصواريخ التي تستهدف المملكة العربية السعودية وتلك التي تهدد الميليشيات باستخدامها ضد أراضي ضد دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي يزيد مداها على أكثر من ٦٠٠ كيلومتر، إنما هي صواريخ إيرانية“ (انظر A/72/PV.11) لم تكن في يوم من الأيام ضمن القدرات الصاروخية المعروفة للجيش اليمني.

تواجه الحكومة اليمنية اليوم وبإمكانات محدودة وفي ظروف بالغة التعقيد تحديات جسيمة فرضتها الحرب في الجانب الاقتصادي والأمني والخدماتي وما خلفته من دمار شامل في كل مناح الحياة. واليمن اليوم في حاجة إلى الكثير من الدعم الدولي للجهد الحكومي لتثبيت الأمن والاستقرار وتفعيل الخدمات في المناطق المحررة، وإعادة الإعمار ومواجهة الاختلالات الأمنية واستكمال جهود مكافحة الإرهاب. وما زال اليمن بحاجة إلى الدعم والمساندة نظرا إلى مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، خاصة في المناطق التي تتعرض للقصف اليومي من قبل الميليشيات، مثل مدينة تعز المحاصرة منذ أكثر من عامين ونصف وفي المحافظات الواقعة تحت سيطرة الانقلابيين نتيجة لرفض الانقلابيين صرف مرتبات موظفي الدولة في قطاعات التعليم والصحة ونهب الأموال وموارد الجمارك والضرائب والصناعات، ونهب احتياطيات البنك المركزي لصالح ما يسمى باللجان الشعبية الحوثية والمجهود الحربي، واستنزاف المؤسسات الاقتصادية والمالية والإيرادية بالكامل.

كما تقلص دور القطاع الخاص لتنشأ طبقة جديدة من تجار الحروب ورؤوس الأموال المتنفذين والمستفيدين من سرقة المساعدات الإنسانية وتهريب الوقود والأسلحة ونهب الأموال العامة وفرض إتاوات وضرائب مضاعفة على التجار تثقل كاهل المواطن البسيط الذي حرمته الميليشيات من أبسط حقوقه، وهو الراتب الشهري.

ولم تسلم حتى المناهج التعليمية من اعتداءاتهم، واستبدلت بمناهج عنصرية متطرفة تؤسس لثقافة الصراع والعنف المذهبي والطائفي والدينية، في استهداف واضح وخطير على مرأى ومسمع من العالم. من هنا فقد جاءت مناشدة الحكومة اليمنية المجتمع الدولي الضغط على الطرف الانقلابي لقبول المبادرة التي طرحها السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد حول الحُديدة، والتي تتعدى الحديث عن ميناء الحديدة إجراءات هامة لبناء الثقة لحشد موارد الدولة وتحويل عائدات الضرائب من الصناعات الوطنية وجمارك ميناء الحديدة إلى فرع البنك المركزي في الحديدة، بالتنسيق مع البنك المركزي في عدن. وقد تعهدت الحكومة

اليمنية بتغطية العجز لدفع مرتبات العاملين في الخدمة المدنية، وتحديدا في القطاعات الحيوية، كالتعليم والصحة في المناطق الواقعة تحت سيطرة الميليشيات.

أهلنا في المناطق الواقعة تحت سيطرة الميليشيات اليوم بدون مرتبات منذ عام، ولا يريدون التعاون لا مع الحكومة اليمنية ولا مع المبعوث الخاص ولا مع المنظمات الدولية، ولا مع البنك الدولي، لدفع مرتبات الناس .

وإزاء هذا الوضع الكارثي، فإننا ندعو الدول الفاعلة في الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بمسؤوليتها في اليمن من خلال ممارسة الضغط على الانقلابيين لتنفيذ قرارات مجلس الأمن وتقديم التنازلات الحقيقية، حتى يُجنب اليمن إراقة المزيد من الدماء، والعمل على السماح بوصول المساعدات الإنسانية لكل اليمنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة الانقلابين.

إننا في الحكومة اليمنية المعنية أكثر اهتماما بالتخفيف من معاناة شعبنا. وقد أبدت الحكومة مرارا عن استعدادها لإعادة فتح مطار صنعاء أمام الرحلات الإنسانية، شريطة أن تغادره الميليشيات وأن تُسلم إدارته للكادر المهني الذي كان يديره قبل أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تحت إشراف الأمم المتحدة. يمكن فتح مطار صنعاء اليوم إذا التزمت الميليشيات بهذه الشروط.

إن معالجة الأزمة اليمنية من خلال التركيز على الجانب الإنساني، رغم أهميته، دون إيلاء الجانب السياسي الأهمية التي يستحقها والعمل على إيجاد حل سياسي مستدام لمسألة اليمنية ما هو إلا جهد ترقيعي يستهدف إطالة أمد الحرب وإطالة أمد هذه المعاناة التي كانت محصلة رئيسية للانقلاب على الدولة من قبل ميليشيات الحوثي وصالح. وعليه، فإن جدية مجلس الأمن في معالجة الوضع الإنساني في اليمن، على المحك، لأنه يجب عليه المساهمة في حل جذور الأزمة والصراع، وليس فقط معالجة أعراضها.

وفي الأخير، يثمن بلدي عاليا الجهود الكبيرة التي يبذلها المجتمع الدولي، وسفراء مجموعة الـ ١٨ لتحقيق الأمن والاستقرار في اليمن. وأجدها مناسبة لأكرر دعوة فخامة الأخ الرئيس إلى مجموعة أصدقاء اليمن لمعاودة نشاطها لمواجهة استحقاقات السلام وإعادة الإعمار في بلدي.

كما أجدد بسام حكومة اليمن الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وبقية الدول المنضوية في التحالف من أجل استعادة الشرعية في اليمن، على إسهاماتها الكبيرة لصالح عودة الأمن والاستقرار وإغاثة الشعب اليمني.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.